المشهد القيادي

حـــوار حصـــــري

حوار خاص مع سعادة الأستاذ حمزة باوزير،
الأمين العام، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

أجرته: غادة خلف الله، مديرة الاتصال والإعلام، مكتب الأمانة العامة، منتدى البركة للاقتصاد الإسلامي.

"بدأت الحكومات في النظر إلى الصيرفة الإسلامية، خاصة بعد أزمة 2008، عندما أدرك العالم أن النظام الحالي غير آمن وليـــس الطريقـــة المـــثلى لإدارة التمويل... وهم ينظرون اليوم إلى الصيرفة الإسلامية بجدية، لكن ما هو مطلوب هو صيرفة إسلامية حقيقية.

سعادة أ. حمزة باوزير
الأمين العام، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

> تُفرض المعايير الدولية على المؤسسات المالية، وفي جوهرها، فإنها تتعارض مع متطلبات الشريعة.

السؤال 1:

عندما تبدأ الدول غير المسلمة في استكشاف الاقتصاد الإسلامي، ما هو الافتراض الأكثر شيوعًا الذي تلاحظه؟ وكيف يختلف الواقع؟

أ. حمزة باوزير

كان الافتراض أن الصيرفة الإسلامية ستأتي بحل، حل مختلف جوهريًا، وأنها ستقدم حلولاً للفقر وللتمويل الأخلاقي. لكن في الواقع، فإن العالم الذي نعيش فيه يتبع معايير دولية ضمن نظام معولم، وهذه المعايير تُفرض على الدول والمؤسسات المالية. ويتعين على هذه المؤسسات الالتزام بهذه المعايير، والتي تتعارض في جوهرها مع متطلبات الشريعة. لذلك، نحن بحاجة إلى القيام بشيء حيال ذلك، وإجراء حوار مع الجهات الدولية التي تضع هذه المعايير من أجل مراعاة الحالة الخاصة للصيرفة الإسلامية ومتطلبات الشريعة.

السؤال 2:

تبدأ العديد من الحكومات بالنظر إلى المنتجات المالية الإسلامية. من وجهة نظرك، ما العوامل الهيكلية أو المؤسسية التي تحدد النجاح على المدى الطويل؟

أ. حمزة باوزير

بدأت الحكومات في النظر إلى الصيرفة الإسلامية، خاصة بعد أزمة 2008، عندما أدرك العالم أن النظام الحالي غير آمن وليس الطريقة المثلى لإدارة التمويل بين الدول وداخلها. لذلك كانوا يبحثون عن حلول أخرى. لطالما تحدث الأكاديميون في الاقتصاد الإسلامي عن نظام مختلف يقدم حلولاً أكثر أخلاقية، ولا يستغل حاجة المحتاجين، ويركز على الاقتصاد الحقيقي، وليس على جعل الأغنياء أكثر غنى والفقراء أكثر فقرًا. لكننا بحاجة إلى التأكد من وجود بنية تحتية لهذا النظام. أي إطار يحتاج إلى منظومة متكاملة تدعمه من الناحية القانونية والتنظيمية والتعليمية. تنظر الحكومات اليوم إلى الصيرفة الإسلامية بجدية، لكن المطلوب هو صيرفة إسلامية حقيقية، وليس الطريقة التي يتم تطبيقها بها حاليًا.

> نحن نقيم النظام الاقتصادي الإسلامي باستخدام أدوات تقليدية، بينما نحاول إدخاله في نظام يتعارض مع متطلبات الشريعة.

السؤال 3:

من خلال عملك في سيبافي (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية)، وتفاعلك مع أنظمة تنظيمية مختلفة، ما الفجوة التنظيمية أو المؤسسية التي تراها غالبًا عندما تبدأ الأسواق غير المسلمة في تقييم النشاط الاقتصادي الإسلامي؟

أ. حمزة باوزير

الأدوات المستخدمة في التقييم هي أدوات تقليدية. لذلك فإننا نقيم النظام الاقتصادي الإسلامي بناءً على أدوات تقليدية. نحن نحاول إدخال حلول إسلامية في نظام تقليدي يتعارض مع متطلبات الشريعة. ما نحتاج إلى القيام به، وما يجب على مؤسسات مثل سيبافي و أيوفي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والجهات التنظيمية القيام به، هو التحدث مع الجهات الدولية التي تضع المعايير الدولية، ومطالبتها بمراعاة متطلبات الشريعة. هناك العديد من الأمثلة، مثل بازل 3، الذي تم تقديمه لضمان حماية النظام المصرفي، لكننا رأينا حالات مثل بنك وادي السيليكون، حيث كانوا ملتزمين ومع ذلك فشلوا. لذلك نعتقد أن هناك حلاً في الشريعة إذا تم تطبيقه بشكل صحيح، لكن البنية التحتية المصرفية الحالية لا تلبي هذه المتطلبات، ونحن بحاجة إلى إعادة النظر في كيفية عمل البنوك من منظور الشريعة.

> أهم عامل هو الإرادة السياسية للحكومة، إذا وُجدت، سيتم دفع الأجندات.

السؤال 4:

تسلط القمة الضوء على الدعم السياسي، والوضوح القانوني، والجاهزية المؤسسية. في الأسواق الجديدة، أي من هذه العوامل يخلق الدفعة الحقيقية الأولى للاقتصاد الإسلامي، وما الذي يحفّز هذه الدفعة؟

أ. حمزة باوزير

أهم عامل هو إرادة الحكومة، وهي في الأساس سياسية. إذا كانت هناك إرادة سياسية، فسيتم دفع الأجندات. وهناك أيضًا قوة كبيرة، وهي طلب السكان أنفسهم. إذا كان هناك وعي وطلب، فإن ذلك سيشكل ضغطًا على الحكومات للاستجابة، وسيقومون بإدخال تغييرات، بما في ذلك لوائح وقوانين جديدة تعزز النظام المالي الإسلامي.

> التكنولوجيا هي القوة الأهم اليوم، حيث تمُكّن شركات التكنولوجيا المالية من منافسة البنوك وتحدي النظام المصرفي التقليدي.

السؤال 5:

ما القوى الخارجية، مثل التكنولوجيا أو التحولات الديموغرافية أو اللوائح، التي تخلق أقوى نمو للاقتصاد الإسلامي في المناطق غير المسلمة؟

أ. حمزة باوزير

التكنولوجيا هي القوة الأهم اليوم. فهي تتيح لشركات التكنولوجيا المالية الصغيرة منافسة البنوك، وأصبحت البنوك التقليدية مهددة الآن بسبب التكنولوجيا. تقدم شركات التكنولوجيا المالية منتجات بديلة للمنتجات المصرفية التقليدية، لذلك فهي القوة الرئيسية التي يجب أن ننظر إليها. كما أن التقدم التكنولوجي سيسهل علينا تنفيذ متطلبات الشريعة في الدول الإسلامية وغير الإسلامية على حد سواء.

السؤال 6:

هل تعتقد أن ظهور البنوك الرقمية الإسلامية سيكون اتجاهًا جديدًا أو سيصبح أكثر انتشارًا في السنوات القادمة؟

أ. حمزة باوزير

نعم، بالطبع. البنوك الرقمية هي الوافد الجديد الذي يمكن أن يحل محل البنوك التقليدية. وهي تمثل فرصة، خاصة إذا دعمتها الجهات التنظيمية، لتقديم صيرفة إسلامية حقيقية وتمويل إسلامي حقيقي.

السؤال 7:

كيف تتصور الاقتصاد الإسلامي في الدول غير المسلمة؟

أ. حمزة باوزير

أول شيء هو إثبات أن الإطار الإسلامي والمتوافق مع الشريعة يمثل حلًا. إذا اتفقنا على ذلك، يمكننا البدء في البناء عليه. في هذه الدول غير المسلمة، يجب إشراك خبراء الشريعة إلى جانب خبراء التمويل والاقتصاد، لأن الشريعة وحدها لا يمكنها تقديم حلول. يمكن لهؤلاء الخبراء تقديم حلول في الاقتصاد والتمويل تلبي احتياجات المجتمعات، بما في ذلك التمويل، والأعمال، والنشاط الاقتصادي. الهدف هو تلبية هذه الاحتياجات بطريقة تؤثر إيجابيًا على المجتمع على المدى الطويل، وليس بشكل سلبي كما يحدث اليوم.

السؤال 8:

إذا أراد الشباب شوروا الأعمال بدء مشروع أو استثمار متوافق مع الشريعة، بماذا تنصحهم؟

أ. حمزة باوزير

يجب عليهم دراسة واتباع معايير أيوفي ومعايير

الشريعة واستخدامها كأساس لأعمالهم لضمان التوافق. كما يجب عليهم تعيين مستشار شرعي يفهم ليس فقط الشريعة، بل أيضًا الأعمال والتمويل والاقتصاد. كما يحتاجون إلى تثقيف أنفسهم. ستساعدهم هذه المعايير على التنقل داخل هذا القطاع. والتغيير في أيديهم إذا كانوا ملتزمين بتطبيق معايير الشريعة، والتي هي في الأساس معايير أخلاقية. وإذا كان هناك شيء يُسمى شريعة لكنه غير أخلاقي، فهو ليس شريعة. فالشريعة والأخلاق دائمًا ما يسيران معًا ولا يتعارضان.